

مرجع بلغة واضحة من OUTSOURCE2VIETNAM.COM

العمل بموجب عقد إيجار وملكية الملكية الفكرية

ما يجب أن يعرفه المقاولون من الباطن الفيتناميون والمشترون قبل التوقيع

هذا ليس استشارة قانونية. هذه الوثيقة مرجع عام ولا تُغني عن استشارة محام مؤهل.

تظهر هذه المسألة باستمرار في علاقات التعاقد بين المشتريين الدوليين والموردين الفيتناميين: من يملك العمل فعليًا بعد تسليمه؟ نادرًا ما تُعالج هذه النقطة بوضوح، وهي من أكثر أسباب النزاعات شيوعًا التي نلاحظها. هذا ليس استشارة قانونية — فمِنصة O2VN هي منصة دليل تجاري وليست مكتب محاماة — لكن فيما يلي الصورة العملية لهذه المسألة، ولماذا تُعد أكثر أهمية مما يظنه معظم الناس في علاقات المقاولين.

التمييز الأساسي

تعتمد ملكية نتاج العمل كليًا على من قام بإنشائه وضمن أي نوع من العلاقة.

الموظفون

تعود الملكية الفكرية التي تُنشأ ضمن نطاق العمل الوظيفي تلقائيًا إلى صاحب العمل. لا حاجة لأوراق إضافية — فهذا مُدرج أصلًا في قانون العمل المعتاد. المهم هو أن تُحدد أوصاف الوظائف وعقود العمل النطاق بوضوح.

المقاولون (بما في ذلك الموردون المُتعاقد معهم من الباطن)

لا تنتقل الملكية تلقائيًا. فبدون اتفاق مكتوب صريح يُحيل الحقوق، يمكن للمقاول أن يحتفظ بحق المطالبة بما أنتجه بنفسه. هذه هي الثغرة التي تتسبب في النزاعات.

لماذا يهم هذا الأمر بشكل خاص في التعاقد إلى فيتنام

تُبنى معظم علاقات المقاولين من الباطن الفيتناميين — في تطوير البرمجيات، والتصنيع، والتصميم، والتعاقد بالعمليات التجارية — كارتباطات مقاول مستقل، وليست علاقة توظيف. وهذا يعني أن قاعدة الملكية التلقائية لصاحب العمل لا تنطبق افتراضيًا. فإذا كُلف مشتري مُوردًا فيتناميًا بعمل ما، ولم يتضمن العقد بندًا صريحًا لإحالة الملكية الفكرية، فقد يحتفظ المورد بحقوقه فيما أنتجه — حتى بعد سداد المبلغ بالكامل.

الخلاصة العملية

يحتاج أي مشترٍ يتعامل مع مقاول فيتنامي من الباطن إلى اتفاق موقع يُحدد ملكية الملكية الفكرية قبل بدء العمل، لا بعده. وينبغي لأي مورد فيتنامي أن يفهم بدقة ما يتنازل عنه — أو يحتفظ به — لأن ذلك يحدد ما إذا كان بإمكانه إعادة استخدام المكونات أو القوالب أو الأكواد البرمجية في مشاريع عملاء آخرين.

ما ينبغي أن يُحدده اتفاق عمل بموجب عقد إيجار محكم

خمس مجموعات وظيفية، وليست مجرد قائمة تحقق بسيطة:

01 من يملك ماذا

- يُصنّف العمل صراحةً على أنه “عمل بموجب عقد إيجار”
- تنتقل جميع الحقوق والمسودات والنسخ الأولية إلى الجهة المتعاقدة
- يتنازل المفاوض عن حقوق إعادة البيع أو إعادة الاستخدام دون إذن

02 ما الذي يتم تسليمه

- مهام ومخرجات ومراحل رئيسية ومواعيد نهائية محددة بوضوح
- مبلغ الدفع وجدوله وكيفية التعامل مع المصاريف

03 الحماية من المخاطر

- شروط سرية، بمدة زمنية محددة
- تعويض في حال نازع طرف ثالث في الملكية
- حدود المسؤولية لكلا الطرفين
- متطلبات التأمين، عند الاقتضاء
- ضمان بأن العمل أصلي ولا ينتهك حقوق أي طرف آخر

04 إنهاء العلاقة

- شروط الإنهاء وفترات الإشعار المسبق
- ما يحدث للمواد وصلاحيات الوصول عند الإنهاء
- بند عدم استقطاب العملاء أو الموظفين بعد الإنهاء

05 التفاصيل الدقيقة

- القانون الحاكم والاختصاص القضائي — يجب تحديد قانون أي دولة يُطبّق في الصفقات العابرة للحدود
- طريقة تسوية النزاعات (الوساطة، التحكيم، إلخ)
- القوة القاهرة
- بند يقتصر التعديل فيه على الاتفاق الكتابي فقط
- توقيعات الطرفين (التوقيع الرقمي مقبول)

الخلاصة

يتمتع الموظفون بحماية تلقائية، أما المفاوضون فلا — وتقع الغالبية العظمى من علاقات التعاقد الفيتنامية ضمن فئة المفاوضين. تحتاج كل علاقة تعاقدية إلى إحالة صريحة وموقعة خاصة بها للملكية الفكرية. هذا إطار انطلاق أولي، وليس استشارة قانونية؛ يجب أن يراجع أي اتفاق فعلي محام مؤهل في الولاية القضائية المعنية قبل التوقيع.